**أيَحِلُّ الشفاء في السبت؟**

20-08-2022 | 00:00 **المصدر**: "النهار"

**تعبيرية.**

**A+****A-**

**نجم بو فاضل\***

حينما يلج القاضي [#قصر العدل](https://www.annahar.com/arabic/news/listing?tag=%d9%82%d8%b5%d8%b1+%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%af%d9%84)، ويدخل قاعة المحاكمات، ويجلس على قوس المحكمة، ليسأل ويستوضح ويستجوب ويستفهم ويستنطق ويَستَخبِر، ليملأ جُعبَتَه بمعلومات تفيدُه معنىً، ويتزوّد بمعطيات تُجديه نفعًا، ويُبين حقائقَ تسديه عونًا، ليتّخذ قرارًا يُحابي الصوابَ أو يُصدر أمرًا يماشي الاستقامة أو يوصي بإجراءٍ يُمالئُ الحكمةَ أو ينطق بحكمٍ يناصر العدل، إنما يستند من جهة، إلى اتّزانٍ دأبه وحصافةٍ تكسّبها ورزانةٍ تربّى عليها، ويرتكز من جهة ثانية، على قانونٍ يُفترض أنه وُضع ليحفظ حياة الإنسان ويضبط تصرّفاته وينظّم علاقاته الاجتماعيّة وينقله من حالته الطبيعيّة البدائيّة إلى الحالة الاجتماعيّة المدنيّة، من غير أن يخلّ بالمكتسبات التي فُطر عليها كالعقل (ليفكّر) والقلب (ليحبّ) والحريّة (ليختار) واللسان (ليتكلّم)، كما جاء في أبرز الأطروحات التي أرست قواعد العقد الاجتماعي ورسمت معالم الانتقال إلى الدولة الحديثة.

يرى الفيلسوف الانكليزي توماس هوبس (1588 – 1679)، أبرز مؤسّسي علم الاجتماع السياسيّ، أن الحالة الطبيعيّة ليست حالةَ إلفَةٍ وصداقةٍ بين البشر، إنما هي حالةٌ يخوض فيها الجميع حربًا ضدّ الجميع، يُشعلها نزوع الفرد إلى الدفاع عن ذاته والمحافظة عليها، وتؤجّجها رغبتُه في التسيّد والتفوّق. وفي هذه الحالة يتحوّل الإنسان، وفق الاستعارة التي أخذها هوبس عن بلوتوس اليوناني، إلى ذئب يفترس الإنسان (homo homini lupus)، يُخيف الآخر ويخاف منه. إلّا أن العقل الذي يتزوّد الإنسانُ به ويميّزه عن الحيوان يدفعه إلى إبرام عقدٍ جماعيّ مبنيّ على قوانين طبيعيّة، يتنازل فيها الجميع بالقبول والرضى عن المصلحة الفرديّة ليوكلونها إلى سلطةٍ تحفظها وترعاها. وعلى هذا الأساس، لا تهدف القوانين التي يأتلف الناس على وضعها سوى إلى حمايتهم وإلى إرساء السلام بين أبناء البشر.

أما الفيلسوف السويسريّ/الفرنسيّ جان جاك روسّو (1712 – 1778)، الذي وضع "العقد الاجتماعيّ" في كتابٍ، فيحسب أن الإنسان يولد حرًّا إلّا أنه مقيّد بكلّ شيء. وهو بالتالي يحتاج إلى التكتّل مع الآخرين في عقد إجتماعيّ يهجرون بموجبه حالتهم الطبيعيّة، ليضعوا بملء إرادتهم جميع حقوقهم في عهدة الجماعة التي لا تألوا جهدًا في حماية كلّ فرد وقد بات جزءًا لا يتجزّأ منها. هذا العقد يحوّل الناس إلى مواطنين يضعون القوانين بإرادتهم الحرّة التي تندمج، بهذا الفعل، في الإرادة العامّة التي بحرصها على المصلحة العامّة تحرص حكمًا على المصلحة الخاصّة لأنها انبثقت منها. فالمواطن، بهذا المعنى، لا يخضع للقوانين قسرًا وقهرًا وغلبةً وإكراهًا، لأن مَن يطيع ما انبثق عنه بكامل رضاه وملء إرادته وطيب خاطره وصفاء باله إنما يُطيع نفسه، وهو ما يثبّت حريّته ويحفظها إذ تستحيل حريّةً توافقيّةً (liberté conventionnelle). وفي هذا المقام أيضًا لا تروم القوانين إلّا المحافظة على الإنسان وصون حريّته.

ويَنظُر الفقيه الألماني غوستاف رادبروخ (1878 – 1949)، أستاذ فلسفة القانون في جامعة هايدلبرغ (1910)، إلى القانون بوصفه قيمةً ثقافيّةً تتمحور حول فكرة العدالة. ففي "فلسفة القانون" (Rechtsphilosophie) الصادر عام 1932، يبيّن أن العدالة تشغل موقع المكوّن الأساسي0ّ الذي بموجبه تتحدّد فكرة القانون. فهي المعيار الأسمى الذي يُقاس بها، والقيمة المطلقة الوحيدة التي يستطيع أن يتميّز بها، والغاية الأولى التي ينبغي أن يضعها المشرّع نصب عينيه، إلى حدّ القول بأن القانون الذي لا يتوخّى العدالة إنما هو قانون خاطئ (Erroneous law). وبما أن الحيّز الذي تشغله العدالة يتمثّل بالتعايش الإنسانيّ، فإن القانون ينطوي بطبيعته على جانب وظيفيّ، وهذه الوظيفة اجتماعيّة لأنه لا يجد له معنى إلّا في قلب التعايش الإنسانيّ. ومن هذا المنطلق حينما ينزع القانون إلى إرساء العدالة في قلب هذا التعايش الإنسانيّ إنما يلتمس بذلك خير الناس.

وعلى هذا الأساس، مُنح القاضي سلطةً تقديريّةً، تفكّ يده من القيود التي يكبلّها به التمسّك بحرفيّة النصّ، أو بإيديولوجيا تبحث عن مسوّغ لها وإسناد فيه، أو بعقائد تعكف على نبش ذرائع لها ومرتكز فيه، ليذهب في الاتجاه الحقيقي الذي كُتب على أساسه نصُّ القانون، أعني هنا العدالة التي تتطلّع إلى حماية الإنسان، وتطمح إلى صون حريّته، وتنشد السلام بين البشر. وهو ما يعني أن السلطة التقديريّة لا تفيد بأي شكل من الأشكال مزاجيّةً في تطبيق النصوص أو اعتباطيّةً في اختيار المواد أو انفعاليّةً في مقاربة المسائل، إنما تعني بكلّ بساطة تدبّر القانون بما تقتضيه العدالة وما يخدم الخير المرجوّ منها. ومن هذا المنطلق، لا يُساءَل ولا يُلام ولا يُحكم ولا يُدان مَن قام في السبت بما يُزعَمُ أن الشريعة لا تجيزه. فالشفاء في السبت لا يلغي أحكام السبت إنما يتدبّرها لأن "السبت جُعِلَ للإنسان، وما جُعِلَ الإنسانُ للسبت" (مرقس 2: 27).

**\*أستاذ الفلسفة في الجامعة اللبنانيّة**